أَثَرُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي حِفْظِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

أ. د. سالم غرم الله محمد الزهراني *

ملخص البحث

القراءات القرآنية من أوثق مصادر اللغة العربية، وفيها إثراء لها، وهي من أهم أسباب حفظ اللغة العربية، وهذا ما سأوضحه في هذا البحث الذي ينتظم في مقدمة، وثلاثة مباحث، الأول: تعريف القراءات وبيان صلتها بالقرآن الكريم، والثاني: حجية القراءات وأثرها في حفظ اللغة العربية، والثالث: نماذج من تأثير القراءات في اللغة العربية، ويتلوها خاتمة ، تحوي أهي النتائج ، ثم فهرس للمصادر والمراجع .

وكان من أهم نتائج البحث: أن كثيراً من أئمة القرّاء هم أئمة اللغة والنحو أيضاً؛ كما أن كثيراً من النحاة قد اشتغلوا بالقراءات، ومنها أن كل وجه قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأ به أصحابه وحي معصوم، له ما لغيره من منزلة في الحجة والدلالة وجواز التعبد به، وأن القراءات الشاذة أيضاً تعد أقوى دليلاً في العربية من سائر الأدلة التي يُستدل بها على صحة اللغة أو سلامة القاعدة النحوية.

Abstract

The Qur’anic readings are one of the most reliable sources of the Arabic language, and it enriches them, and it is one of the most important reasons for preserving the Arabic language, and this is what I will explain in this research, which is organized in an introduction, and three sections. The Arabic language, and the third: models of the impact of readings in the Arabic language, followed by a conclusion, containing the most important results, then an index of sources and references.

One of the most important results of the research: that many of the imams of the reciters are imams of language and grammar as well; Also, many

* جامعة أم القرى / كلية الدعوة وأصول الدين .

grammarians have preoccupied with readings, including that every aspect in which the Prophet, peace and blessings of God be upon him, and his companions recited an infallible revelation, has the same status as other than him in the argument and significance and the permissibility of worshiping him, that the abnormal readings are also considered the strongest evidence in Arabic than all other evidence Which indicates the correctness of the language or the integrity of the grammatical rule.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الله تعالى قد أنزل كتابه العظيم بلسان عربي مبين، كما قال تعالى { وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين }[الشعراء] وقال سبحانه { ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين }[النحل] وقال سبحانه { إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون }[يوسف] وقال سبحانه {وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً وصرفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً}[طه].

والقراءات القرآنية من ألصق العلوم بكتاب الله تعالى، حيث إنها تتناول كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم بوجوهها المختلفة، التي نقلت بالنقل الثابت المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولما كانت القراءات ثابتة نقلاً، كان لا بد من اعتمادها كمصدر أساس من مصادر اللغة العربية، بل هي من أوثق مصادر اللغة العربية، وفيها إثراء لها، وهذا ما سأوضحه في هذا البحث الذي يعنى ببيان أثر القراءات في حفظ اللغة العربية.

يتكون البحث من: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وفيما يلي بيانها:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وخطة البحث ومنهجه.

المبحث الأول: تعريف القراءات وبيان صلتها بالقرآن الكريم.

المبحث الثاني: حجية القراءات وأثرها في حفظ اللغة العربية.

المبحث الثالث: نماذج من تأثير القراءات في اللغة العربية.

الخاتمة: وفيها بيان أهم النتائج التي يتوصل إليها الباحث.

هذا وأسأل الله أن يجعل هذا العمل سديداً، وأسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لخدمة كتابه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

سلكت في بحثي المنهج الوصفي في المبحثين الأول والثاني، للتعريف بالقراءات وبيان صلتها بالقرآن الكريم، وبيان حجيتها في حفظ اللغة العربية، وأما المبحث الثالث فاتبعت فيه المنهج التحليلي لعرض وتحليل نماذج من تأثير القراءات في اللغة العربية.

وعزوت جميع الآيات في أصل البحث بذكر اسم السورة ورقم الآية بين معكوفتين عقب الآية مباشرة، تخفيفاً من الحواشي.

وخرَّجت الأحاديث الواردة في البحث باختصار بما يفي بالغرض، ورغبة في الاختصار وخشية طول البحث لم أترجم لأي علم من الأعلام الوارد ذكرهم فيه.

وأسأل الله أن التوفيق والسداد، والهدى والرشاد، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: تعريف القراءات وبيان صلتها بالقرآن الكريم:

القراءات في اللغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ يقرأ قراءة، وقرآناً بمعنى تلا، فهو قارئ[١].

والقراءة: الجمع والضم، يقال: ما قرأت الناقة جنيناً، أي: لم تضم رحمها على ولد[٢] ويقال: قرأت الشيء قرآناً، أي: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، وكل شيء جمعته فقد قرأته[٣].

وأما في الاصطلاح: فقد تعددت تعريفات العلماء لها وتنوعت:

فعرَّفها الإمام الزركشي (ت٧٩٤هـ) بقوله: « القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل، وغيرها »[٤].

فيفهم من تعريفه أنه يخص القراءات بما اختلف في قراءته من ألفاظ القرآن الكريم، بينما نجد غيره من العلماء من يوسعون معنى القراءات، وما تدخل فيه، ومنهم الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) حيث يقول

في تعريفها: « علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو الناقلة، خرج النحو واللغة والتفسير وما أشبه ذلك »[٥].

وبسط تعريفها البنا الدمياطي (ت١١١٧هـ) فقال: « علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره »[٦].

وعرفها الشيخ الزرقاني (ت١٣٦٧هـ) بقوله: « مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء، مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحرف، أم في نطق هيئاتها »[٧].

وقد اختلف العلماء في صلة القراءات بالقرآن الكريم، فذهب بعض المتأخرين منهم إلى أن بينهما تغايراً كلياً، أي هما شيئان مختلفان.

قال الزركشي: « اعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما »[٨].

وذهب آخرون إلى أنهما حقيقتان بمعنى واحد، وذلك لأن القرآن مصدر مرادف للقراءة ، والقراءات جمع قراءة، إذاً فهما حقيقتان بمعنى واحد، كما أن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بينهما، إذ كل منهما وحي منزل[٩].

والذي يظهر والله أعلم أن في المسألة تفصيلاً، وذلك لأن القراءات قسمان: مقبولة ومردودة، فأما المقبولة، فهي التي تتوفر فيها الشروط الثلاثة المتفق عليها لقبولها، وهي: أن تكون القراءة متواترة، وأن توافق وجهاً من وجوه اللغة العربية، وأن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

وهذا القسم هو الذي قال فيه العلماء يجب على كل مسلم اعتقاد قرآنيته ، ويقرأ به تعبداً في الصلوات وخارجها .

وهذا بعينه هو ما يقال في القرآن، وهل يقرأ القرآن إلا برواية من روايات القراءات المتواترة كما نقرأ نحن اليوم برواية حفص عن عاصم، ويقرأ أهل تونس وليبيا برواية قالون عن نافع، ويقرأ أهل الجزائر وبعض البلاد الأفريقية الأخرى برواية ورش عن نافع، ويقرأ أهل تشاد وما جاورها برواية الدوري عن أبي عمرو[١٠] كما هو حال رواية الإمام حفص اليوم، حيث يقرأ بها في أكثر بلاد العالم الإسلامي.

وعلى هذا فالقرآن هو عين القراءات المتواترة، فهما حقيقتان بمعنى واحد، أي بينهما اتحاد كلي.

وأما المردودة ، فهي التي اختل فيها أحد الشروط الثلاثة لقبولها، أو كلها، وهي التي يطلق عليها الشاذة، وقد قال العلماء فيها لا يجوز اعتقاد قرآنيتها، ولا تجوز القراءة بها تعبداً .

وعلى هذا فالقراءات هي غير القرآن، وبينهما تغاير كلي، لأن الشاذة حتى لو ثبتت قراءة منها بسند صحيح لا تعتقد قرآنيتها، بل تعتبر من أخبار الآحاد، والخبر الواحد من أقسام الحديث، والحديث غير القرآن[١١].

المبحث الثاني: حجية القراءات وأثرها في حفظ اللغة العربية:

القراءات القرآنية ربانية المصدر، لأن القرآن كلام الله جل وعلا الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد أنزله سبحانه بلسان عربي مبين، والقرآن إنما يقرأ بإحدى الروايات من القراءات المتواترة، التي اشتملت على أركان القراءة المقبولة، ومنها موافقة العربية ولو بوجه.

وقد بين الإمام ابن الجزري المراد بهذه الموافقة، حيث قال: « وقولنا في الضابط (ولو بوجه) نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها... ».

فالقراءات المتواترة إنما جاءت عن طريق الوحي، وقد قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم، وتلقاها عنه أصحابه وأقرؤوا بها الناس، وبذلك فإن سائر القراءات المتواترة توقيفية لا مجال فيها لأدنى اجتهاد.

وكل وجه قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأ به أصحابه وحي معصوم، له ما لغيره من منزلة في الحجة والدلالة وجواز التعبد به.

وفي ذلك شاعت القاعدة المشهورة لعلماء القراءة: تعدد القراءات ينزل منزلة تعدد الآيات(١٢).

ولا قيمة لأي قراءة لم تحظ بالإسناد المتواتر المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وليس للأئمة القراء فيها أدنى اجتهاد أو تحكم، بل إن مهمتهم تنحصر في ضبط الرواية وتوثيق النقل، وكان غاية ما فعله هؤلاء الأئمة أن تخصص كل واحد منهم بنوع من أنواع القراءة التي سمعها عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، كما نقلوها عنه صلى الله عليه وسلم، وخدمها وتفرغ لإقرائها وتلقينها، فنسبت إليه لا على سبيل أنه أنشأها وابتكرها، بل على سبيل أنه قرأ بها وأقرأ عليها، وإلا فالمنشأ واحد وهو المصطفى صلى الله عليه وسلم عن الروح الأمين عن رب العالمين.

وهذه الحقيقة هي محل اتفاق بين علماء هذه الأمة، لم يقل بخلافها أحد، وسائر ما نقل عن المتقدمين، محمول على أمر واحد لا غير، هو عدم ثبوت التواتر لديهم(١٣).

وإذا كان الأمر كذلك فالقراءات المتواترة حجة قاطعة في اللغة العربية، قال الحافظ أبو عمرو الداني – بعد ذكر إسكان {بارئكم} و{يأمركم} لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له –: « والإسكان أصح في النقل، وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخذ به » ثم لما ذكر نصوص رواته قال: « وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »(١٤).

وليس الأمر قاصراً على القراءات المتواترة بل إن القراءات الشاذة أيضاً تعد في العربية أقوى دليلاً من سائر الأدلة التي يستدل بها على صحة اللغة أو سلامة القاعدة النحوية، وقد نقل عن غير واحد من العلماء تعجبه ممن يحتكم إلى شطر بيت لأعرابي مجهول، لا يحفظ عنه إسناداً، ثم يرتاب في الأخذ بقراءة متواترة، أطبق عليها أهل الأداء، وقدموا بين أيديهم إسنادها ورجالها، وهم أهل الفصاحة والبيان(١٥).

وقد اشتد ابن حزم في إنكار مذهب من لم ير الاحتجاج بالقراءات بقوله: « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرمَّاح، أو للشماخ أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقبيه لفظاً من شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن مواضعه، ويتحيل في حالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلاماً فعل به مثل ذلك »(١٦).

وقال الرازي في تفسيره: « إذا جوَّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم كان ذلك أولى... وكثيراً أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلَأَن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى »(١٧).

وعلم القراءات وثيق الصلة باللغة العربية وعلومها، لذلك نجد أنّ كثيراً من أئمة القرّاء هم أئمة اللغة والنحو أيضاً ؛ كما أن كثيراً من النحاة قد اشتغلوا بالقراءات، وتصدّروا للإقراء، فكان الواحد منهم يجمع إلى علمه بعلل القراءات بصره بمسائل النحو(١٨).

وأذكر على سبيل التمثيل من أئمة اللغة الذين جمعوا إلى جانب طول باعهم في اللغة والنحو العناية بالقراءات، من البصريين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه إمام النحاة الذي أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء أحد القرّاء السبعة المشهورين، ومن الكوفيين: إمامهم الكسائي أحد القرّاء السبعة المشهورين.

وقد بلغ من احترام ثعلب واعتداده بالقراءات أن لا يرجّح قراءة سبعية على أخرى، ولا يفضل فيها إعراباً على إعراب، فإذا خرج إلى كلام الناس فضّل الأقوى(١٩).

فكل قراءة بذاتها دليل على قواعد اللغة العربية وعلومها، لغة وإعراباً ونحواً وصرفاً، وقد نادى بعض المتخصصين في اللغة العربية بأن تبنى قواعد اللغة العربية وفق دلالة القراءات القرآنية، بل نادى

بتعديل قواعد اللغة العربية متى ما تعارضت مع دلالة القراءات القرآنية، بحيث تكون القراءات أصلاً للقاعدة العربية، وليس العكس(٢٠).

قال القرطبي: « وقال القشيري: وقال قوم هذا قبيح، وهذا محال، لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح لا القبيح »(٢١).

قال ابن المنير:« وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة »(٢٢).

قال محمد رشيد رضا: « والقرآن فوق النحو والفقه والمذاهب كلها، فهو أصل الأصول، فما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مرذول »(٢٣).

وقال ابن خالويه: « قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك »(٢٤).

وقال السيوطي: « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً »(٢٥).

وقال محمد رشيد رضا: « والقرآن فوق النحو والفقه والمذاهب كلها، فهو أصل الأصول، فما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مرذول »(٢٦).

فما دام القرآن قد أنزل على سبعة أحرف فنحن ندرسها جميعا في كل قراءة تواترت محتوية على حرف منها، وعمادنا في هذا الأصح في النقل وليس الأقيس في العربية، لأننا نجعل القرآن حكماً على قواعد اللغة والنحو، ولا نجعل تلك القواعد حكماً على القرآن، فما استمد النحاة قواعدهم إلا من القرآن بالدرجة الأولى(٢٧).

فالقرآن الكريم هو الحجة البالغة، وهو أوثق مصدر في الوجود، ولهذا كان لزاماً على النحويين واللغويين وعلى العالم أجمع، أن يعدلوا قواعدهم، وينسقوها مع منهج القرآن الكريم.... ويجب أن يكون القرآن هو المصدر الأول في كل تقعيد وتقنين، سواء كانت هذه القوانين علمية، أم دينية، أم اجتماعية بوجه عام، فالقرآن دستورنا الخالد، وهو صالح لكل زمان ومكان {ما فرطنا في الكتاب من شيء}[الأنعام:

٣٨] ومعلوم أن القوانين الوضعية من صنع البشر، وأن القرآن الكريم من كلام الله عز وجل، وفرق كبير بين كلام الخالق وكلام المخلوق(٢٨).

ولأهمية القراءات والاحتجاج بها في النحو العربي نجد أن الشواهد القرآنية والقراءات كانت في المرتبة الأولى بين مصادر الاحتجاج في كتب النحو العربي(٢٩).

كما أن للقراءات القرآنية أثراً واضحاً في حفظ اللهجات العربية، كما قرر ذلك عدد من العلماء، قال صبحي الصالح عند ذكره لوجوه التغاير في القراءات: « السابع: اختلاف اللهجات في الفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والهمز والتسهيل، وكسر حروف المضارعة، وقلب بعض الحروف وإشباع ميم الذكور، وإشمام بعض الحركات... والحق أن هذا الوجه الأخير أهم الأوجه السبعة ؛ لأنه يبرز الحكمة الكبرى من إنزال القرآن على سبعة أحرف، ففيه تخفيف وتيسير على هذه الأمة التي تعددت قبائلها فاختلفت بذلك لهجاتها، وتباين أداؤها لبعض الألفاظ، فكان لا بد أن تراعي لهجاتها، وطريقة نطقها، أما لغاتها نفسها فلا موجب لمراعاتها ؛ لأن القرآن اصطفى ما شاء بعد أن صهره في لغة قريش التي تمثلت فيها لغات العرب قاطبة، لا لغات قبائل معينة ينتصر لها بعض العلماء بتعسف لا يؤيده دليل عقلي ولا نقلي.

ذلك بأن العرب حين استصفوا لهجة قريش وجعلوها لغتهم الأدبية المشتركة أثروا فيها مثلما تأثروا بها، فصدق على لهجة قريش ما يصدق على اللغات جميعاً من قوانين التأثر والتأثير، وهي قوانين لا تكاد تتخلف إذا درسنا اللغة على أنها ظاهرة إنسانية.

لكن القرشية – باعتراف من جميع القبائل وبطواعية واختيار من مختلف لهجاتها – كانت أغزرها مادة، وأرقها أسلوبا، وأغناها ثروة، وأقدرها على التعبير الجميل الدقيق الأنيق في أفانين القول المختلفة ، فاصطنعت وحدها في الكتابة والتأليف والشعر والخطابة، حتى كان الشاعر من غير قريش يتحاشى خصائص لهجته ويتجنب صفاتها الخاصة في بناء الكلمة وتركيب الجملة والنطق بالأحرف، ليتحدث إلى الناس بلغة ألفوها، وتواضعوا عليها بعد أن أسهمت عوامل كثيرة في صقلها وتهذيبها.

لقد صادف الإسلام إذن حين ظهوره لغة مثالية مصطفاة جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لا عامتهم، فزاد من شمول تلك الوحدة وقوى من أثرها بنزول قرآنه بلسان عربي مبين هو ذلك اللسان المثالي المصطفى.

بيد أن هذه الوحدة اللغوية التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقواها قرآنه بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات قبل الإسلام وبقاءها بعده، بل من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدثون بتلك اللغة المثالية الموحدة، وإنما يعبرون بلهجاتهم الخاصة، وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم، وخصائص ألحانهم.

قال ابنُ هشام في شرح الشواهد: « كانت العربُ ينشد بعضهم شعرَ بعض، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيّته التي فُطر عليها، ومن هاهنا كثرت الرواياتُ في بعض الأبيات »(٣٠).

وبإزاء هذه الظاهرة التي لا يمكن دفعها، اكتفى القرآن بتحدي خاصة العرب وبلغائهم أن يأتوا بمثله أو بآية من مثله تثبيتاً للوحدة اللغوية، بينما لجأ إلى التوسعة في القراءات، ومراعاة اللهجات، في أحرفه القرآنية السبعة التي خفف بها على العامة، ولم يكلفهم النطق بغير اللهجة التي تجري بها ألسنتهم في يسر وسهولة"(٣١).

المبحث الثالث: نماذج من تأثير القراءات في اللغة العربية:

عند استعراض كثير من القراءات القرآنية نجد أن دورها وتأثيرها في اللغة العربية يبدو واضحاً وجلياً، وسأورد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك من القراءات المتواترة والشاذة:

أ) فمن المتواترة:

١- قوله تعالى {وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم}[الأنعام ٣٧].

قرأ الجمهور {زيّن} بالبناء للفاعل {قتلَ} بالنصب {أولادِهم} بالخفض {شركاؤُهم} بالرفع، وقرأ ابن عامر {زُيِّن} بالبناء للمفعول {قتلُ} بالرفع {أولادَهم} بالنصب {شركائِهم} بالخفض.

وقراءة الجمهور ظاهرة، فـ{زَيَّنَ} ماضٍ مبني للفاعل وفاعله {شركاؤُهم} متأخر، و{قتلَ} مفعول به وهو مضاف إلى {أولادِهم} والمعنى زين الشركاء للمشركين قتلهم أولادهم، فالقاتل هم المشركون، والشركاء زينوا ذلك لهم.

وعلى قراءة ابن عامر الفعل {زُين} مبني للمفعول و{قتلُ} نائب فاعل وهو مضاف إلى {شركائِهم} وفصل بينهما بمفعول المصدر {أولادهم} والمعنى: زين لكثير من المشركين قتل الشركاء أولادهم، فالقاتل هم الشركاء وزين ذلك للمشركين.

وقد طعن قوم في قراءة ابن عامر هذه بناء على رأي البصريين في عدم جواز الفصل بين المتضايفين، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، والكوفيون يجيزون ذلك، وهو الصحيح لوروده في قراءة ابن عامر هذه، وهو عربي صريح محض، وقد أخذ قراءته عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، قبل أن يظهر اللحن في اللسان العربي، ولوروده أيضاً في كلام العرب نثراً وشعراً، ومن ذلك ما حكاه ابن الأنباري من كلام العرب قولهم « هو غلام إن شاء الله أخيك » وسمع الكسائي قول بعضهم: « إن الشاة تجتر فتسمع صوت والله ربها » وقرأ بعض السلف (فلا تحسبن الله مخلف وعدَهُ رسلِه) وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: « هل أنتم تاركوا لي صاحبي، هل أنتم تاركوا لي صاحبي » البخاري برقم (٤٦٤٠) وسمع ممن يوثق بعربيته (ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها) ومما ورد في ذلك من النظم وهو كثير:

قول عمرو بن كلثوم: وحلق الماذي والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس

وقول أبي جندل الطهوي: يفرك حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج

وقول الطرماح: يطفن بحوزي المراتع لم ترع بواديه من قرع القسي الكنائن

وقول الأحوص: فإن يكن النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام

وقول المتنبي: بعثت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا سقيا الرياض السحائب

وقول الفرزدق: عتو إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البعاث الأجادل

وقول الشاعر: فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

وقول عمرو بن قميئة: لما رأت ساتيد ما استعبرت لله در اليوم من لامها

وقراءة ابن عامر موافقة لرسم مصاحف أهل الشام حيث فيها {شركاؤهم} بالياء، وهي قراءة صحيحة متواترة وهي حجة لصحة هذه اللغة، ولا التفات إلى من أنكرها أو طعن فيها أو ضعفها، قال الإمام الشاطبي في حرز الأماني[٣٢]:

وَزَيَّنَ في ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفْعُ قَتـ ... ـلَ أَوْلاَدِهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيُّهُمْ تَلا
وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ في شُرَكَاؤُهُمْ ... وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مُثِّلا
وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ المُضَافَيْنِ فَاصِل ... وَلَمْ يُلْفَ غَيْرُ الظَّرْفِ في الشِّعْرِ فَيْصَلا
كَلِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَمَهَا فَلاَ ... تَلُمْ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إلاَّ مُجَهِّلا
وَمَعْ رَسْمِهِ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ ... اْلأَخْفَشُ النَّحْوِيُّ أَنْشَدَ مُجْمِلا

.

وقال ابن مالك في الألفية[٣٣]:

فصلَ مضافٍ شبهِ فعلٍ ما نصب ... مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يُعَبْ

وقال في الكافية الشافية[٣٤]:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب وظرف ... مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب
أو شبيهه قد يفصل فصلان في ... جزأي إضافة وقد يستعمل
اضطرار بعض الشعرا لفاعل من بعد ... وفي اختيار قد أضافوا
مفعول حجز (يفرك حب السنبل ... كقول بعض القائلين للرجز
الكنافج وعمدتي قراءة ابن عامر ... في القاع فرك القطن المحالج)
وكم لها من عاضد وناصر

فقراءة ابن عامر دليل قاطع على جواز الفصل بين المتضايفين في النثر بالمفعول به[٣٥].

٢- قوله تعالى:{فما اسطعوا أن يظهروه وما استطعوا له نقبا}[الكهف ٩٧].

قرأ حمزة بتشديد الطاء، وقرأ الباقون بفتحها مخففة[٣٦].

والأصل في القراءتين (استطاعوا) فعلى قراءة الجمهور حذفت التاء تخفيفاً، وعلى قراءة حمزة أدغمت التاء في الطاء، فاجتمع الساكنان[٣٧].

وقد أنكر بعض النحاة قراءة حمزة وخطؤوا من قرأ بها، وعلة ذلك عندهم أن فيها جمعاً بين الساكنين، على غير حده [٣٨].

قال ابن مجاهد بعد ذكره قراءة حمزة: « وهذا غير جائز، لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة، وهي ساكنة »[٣٩]، وقال الزجاج: « وأما من قرأ بالإدغام فلاحن مخطئ »[٤٠].

ويرد على ذلك بأن الجمع بين الساكنين في مثل ذلك جائز مسموع، ومما يقوي ذلك ويسوِّغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد وَلِيَ متحركاً.

وقد ورد الإدغام في نحوه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عنه: « نِعْمَّا المال الصالح للرجل الصالح »[٤١].

قال العلامة الصفاقسي: « فالحاصل أن الحق الذي لا شك فيه، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه أن الجمع بين الساكنين جائز، لورود الأدلة القاطعة به، فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع، وورد عن العرب، وحكاه الثقات عنهم، واختاره جماعة من أئمة اللغة، منهم أبو عبيد وناهيك به »[٤٢].

ومن المواضع الأخرى التي ورد فيها اجتماع الساكنين عن الأئمة السبعة غير حمزة قوله تعالى {فنعْمَّا هي} و{نعْمَّا يعظكم} و{لا تعْدُّوا في السبت} و{أمن لا يهْدِّي} و{وهم يخْصِّمون} وتاءات البزي[٤٣] نحو {هلْ تَّربصون} و{إذْ تَّلقونه}.

فهذه المواضع كلها مروية عن الأئمة السبعة، وفيها اجتماع الساكنين على غير حد النحاة، وبهذا يتبين أن هذه القراءة لغة صحيحة ثابتة عن العرب، متواترة في أكثر من قراءة، وبذلك تكون حجة في جواز الجمع بين الساكنين في الوصل.

٣- قوله تعالى: {استكباراً في الأرض ومكر السيئ ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله..}[فاطر ٤٣].

قرأ حمزة { ومكر السيئ} بإسكان الهمزة وصلاً، وإذا وقف أبدل الهمزة ياء خالصة، لسكونها وانكسار ما قبلها، وقرأ الباقون بكسرها وصلاً وبإسكانها وقفاً(٤٤).

وقد ضعف بعض النحاة قراءة حمزة، وقال بعضهم: إنها لحن، لأن فيها حذف حركة الإعراب، وهو لا يجوز في نثر ولا شعر، لأنها اجتلبت للفرق بين المعاني، وحذفها مخل بذلك.

قال الزجاج: « وهذا عند النحويين الحذاق لحن، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار»(٤٥) وقال النحاس: « وهو لحن لا يجوز »(٤٦).

وقال الزمخشري: « ولعله اختلس فظن سكوناً، أو وقف وقفة خفيفة، ثم ابتدأ {ولا يحيق} »(٤٧).

والصواب أن قراءة حمزة تحتمل وجهين كلاهما مقبول وله نظائر في كتاب الله، أو من كلام العرب:

الوجه الأول: أنه لما توالت كسرتان على الياء المشددة والهمزة، وكل منهما ثقيل، والكسر يزيدها ثقلاً، أسكن الهمزة تخفيفاً.

ومن ذلك قول امرئ القيس: فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغل

وقول جرير: سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهرُ تِيرى فما تعرفْكم العربُ

وقول الأقيشر الأسدي: رُحتِ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ

قال الصفاقسي: « ويُحسِّن هذا التسكين وجوه، الأول: أنه وقع في الآخر، وهو محل التغيير، الثاني: أنه وقع بعد الحركات، الثالث: أن حركته ثقيلة، وهي الكسر لأنه ينشأ من انجرار اللحي الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً، الرابع: أن الحركة وقعت على حرف ثقيل، الخامس: أن قبله مشددين والموالي منهما حرف ثقيل »(٤٨).

وقال راداً على قول الزمخشري السابق: « وقول الزمخشري (لعله اختلس، فظن سكوناً، أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ، فظنوه سكن في الوصل) مشعر بغلط الرواة، وهو باطل، لأنا لو أخذنا بهذه التجويزات العقلية في حملة القرآن لأدى ذلك إلى الخلل فيه، بل المظنون بهم التثبت التام، والحرص الشديد على تحرير ألفاظ كتاب الله، وعدالتهم وخشيتهم من الله عز وجل تمنعهم من التساهل في تحمله، ولا سيما فيما فيه مخالفة الجمهور، فعندهم به مزيد اعتناء، وهم أعلم بالعربية، وأشد لها استحضاراً، وأقرب بها

عهداً ممن يعترض عليهم، وينسبهم للوهم والغلط، بالتجويزات العقلية، ولم يكن يتصدر في تلك الأزمان الفاضلة لإقراء كتاب الله إلا من هو أهل لذلك »[٤٩].

الوجه الثاني: أن ذلك من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، أو إجراء المنفصل مجرى المتصل، نظير قوله تعالى {وجئتك من سبأ بنبأ يقين} وحسن ذلك كون الكسرة على حرف ثقيل، وهو الهمز، وهو واقع بعد ياء مشددة مكسورة[٥٠].

ب) ومن الشاذة:

١- قراءة قوله تعالى {والسموات مطويات بيمينه}[الزمر ٦٧] بنصب (مطوياتٍ) على قاعدة تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا أوجاراً ومجروراً، فهذه قاعدة غير مقبولة، لكن أجازها من النحاة الفراء والأخفش مستدلين بهذه القراءة، وبقراءة قوله تعالى {وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا}[الأنعام١٣٩] بنصب (خالصة) وتقديمها على كلمة {لذكورنا}.

٢- قراءة قوله تعالى {لم يكن الذين كفروا}[البينة١] بحذف النون من (يك) على قاعدة جواز حذف النون من مضارع (كان) إذا التقى بساكن بعده.

٣- قراءة قوله تعالى {ولات حين مناص}[ص٣] برفع (حين) على أنه اسم (لات) على قاعدة حذف خبر (لات) وإبقاء اسمها، وهو عكس المشهور فيها.

وهناك قواعد كثيرة استدل بها ابن جني في المحتسب تدل على أثر القراءات الشاذة في النحو العربي مما يدل دلالة أكيدة على أن القراءات لم تكن في عزلة عن النحو ومقاصد النحاة، بل كان لها أثر يتناسب مع القدر الذي ينسب إليها من التقدير والاعتبار، ولهذا نجد انتشار هذه النوع من القراءات في المصادر النحوية واللغوية مما يوصلنا إلى الحقيقة القائلة بأن القراءات الشاذة تظل أقوى أثراً وأجدر للاستدلال بها من شاهد شعري أو نثري لم يعرف قائله[٥١].

هذه نماذج يسيرة على أثر القراءات في حفظ اللغة العربية وإثرائها، والأمثلة كثيرة جداً، ولكن المراد التمثيل فقط، والله ولي التوفيق.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي قصدت فيه إلى بيان أثر القراءات في حفظ اللغة العربية أوجز أهم النتائج التي ظهرت لي من خلاله، وهي كما يلي:

١- علم القراءات من أوثق العلوم صلة باللغة العربية وعلومها، وكثير من أئمة القرّاء هم أئمة اللغة والنحو أيضاً؛ كما أن كثيراً من النحاة قد اشتغلوا بالقراءات.

٢- القراءات القرآنية إنما جاءت عن طريق الوحي، لأن القرآن كلام الله جل وعلا، وقد قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم، وتلقاها عنه أصحابه وأقرؤوا بها الناس، وبذلك فإن سائر القراءات المتواترة توقيفية لا مجال فيها لأدنى اجتهاد.

٣- كل وجه قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأ به أصحابه له ما لغيره من منزلة في الحجة والدلالة وجواز التعبد به، ولذلك شاعت القاعدة المشهورة لعلماء القراءة: تعدد القراءات ينزل منزلة تعدد الآيات .

٤- ليس للأئمة القراء في القراءة أدنى اجتهاد أو تحكم، بل إن مهمتهم تنحصر في ضبط الرواية وتوثيق النقل، وغاية ما فعله هؤلاء الأئمة أن تخصص كل واحد منهم بنوع من أنواع القراءة وتفرغ لإقرائها وتلقينها، فنسبت إليه لأجل ذلك.

٥- القراءات مصدر أساس من مصادر اللغة العربية، فهي حجة قاطعة فيها، بل هي من أوثق مصادر اللغة العربية.

٦- القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة، لأن القراءة مسموعة من أفصح العرب بالإجماع، وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ومن أصحابه ومن بعدهم، وهم أيضاً من أفصح العرب.

٧- لأهمية القراءات والاحتجاج بها في النحو العربي نجد أن الشواهد القرآنية والقراءات كانت في المرتبة الأولى بين مصادر الاحتجاج في كتب النحو العربي، كما أن للقراءات القرآنية أثراً واضحاً في حفظ اللهجات العربية، كما قرر ذلك العلماء.

فهرس المصادر

١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للبنا الدمياطي، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢- الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٣- الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك: للدكتور محمود نجيب، منشور في مجلة التراث العربي، العدد ٨١-٨٢ رجب وذو الحجة ١٤٢٢هـ أكتوبر ومارس ٢٠٠١م، السنة الحادية والعشرون.

٤- الأدب المفرد: للإمام البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر، بيروت، ط٣، ١٩٨٩م.

٥- إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٦- إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٧- الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي، تقدم وضبط: د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، نشر جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

٨- الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ.

٩- ألفية ابن مالك: لمحمد بن عبد الله بن مالك، مكتبة الضياء، جدة، بدون تاريخ.

١٠- البحر المحيط: لأبي حيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨.

١١- البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصطفى البابي، القاهرة.

١٢- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): لمحمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

١٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للطبري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٣٨٨هـ.

١٤- الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

١٥- جمهرة اللغة: لابن دريد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط١.

١٦- حاشية على الكشاف: لأحمد بن محمد، المعروف بابن المنير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٧- الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٨- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: للشاطبي، ضبط ومراجعة: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار المطبوعات الحديثة، ط٢، ١٤١٠ هـ.

١٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٠- دراسات في فقه اللغة: لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٦٠م.

٢١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٢٢- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣، بدون تاريخ.

٢٣- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.

٢٤- شرح الهداية: للمهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٥- الصحاح في اللغة: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.

٢٦- صحيح الأدب المفرد: للألباني، دار الصديق، الجبيل، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٢٧- صفحات في علوم القراءات: للدكتور عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٨- غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسي، بهامش سراج القاري لابن القاصح، دار الفكر، ١٤٠١هـ.

٢٩- الفريد في إعراب القرآن المجيد: للمنتجب الهمذاني، تحقيق: د. فهمي حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٤١١هـ.

٣٠- الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٥هـ

٣١- في رحاب القرآن الكريم: للدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٠هـ.

٣٢- القراءات أحكامها ومصدرها: للدكتور شعبان محمد إسماعيل، من منشورات رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٣٣- القراءات الشاذة أحكامها وآثارها: للدكتور إدريس حامد محمد، نشر عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، بجامعة الملك سعود، رقم (٢٠١) ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٤- القراءات الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها: للشيخ عبد الفتاح القاضي، علق عليه خالد بن مأمون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر.

٣٥- القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية والأحكام الشرعية والرسم القرآني: للدكتور محمد الحبش رسالة دكتوراه بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، أم درمان، السودان.

٣٦- القول الجاذ لمن قرأ بالشاذ: للنويري، مع شرح الطبية، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ١٤٠٦هـ.

٣٧- الكشاف: للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٣٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٣٩- الكنز في القراءات العشر: للواسطي، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٤٠- لسان العرب: لابن منظور، دار صادر، ١٤١٠هـ.
٤١- لطائف الإشارات لفنون القراءات: لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق: الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٢هـ.
٤٢- مباحث في علوم القرآن: للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١٠، ١٩٧٧م.
٤٣- المبسوط في القراءات العشر: لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
٤٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، عام ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٤٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٤٦- المستدرك على الصحيحين: للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
٤٧- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٤٨- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: لأبي العلاء الكرماني، تحقيق: د. عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٤٩- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.
٥٠- مناهل العرفان في علوم القرآن: للزرقاني، دار الفكر.
٥١- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٥٢- الموضح في وجوه القراءات وعللها: لابن أبي مريم، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٥٣- نحو القرّاء الكوفيين: لخديجة أحمد مفتي، دار الندوة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
٥٤- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت.
٥٥- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: للدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٠٥هـ.
٥٦- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: لعبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.

هوامش البحث

(١) جمهرة اللغة ١١٠٢/٢ والصحاح ٧٤/٢ ولسان العرب ١٢٨/١.

(٢) الصحاح ٧٤/٢.

(٣) لسان العرب ١٢٨/١.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١، وتبعه عليه شهاب الدين القسطلاني في لطائف الإشارات ١٧٢/١.

(٥) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص٩.

(٦) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٦٧/١.

(٧) مناهل العرفان في علوم القرآن ٤١٢/١، وينظر الإتقان للسيوطي ٥٢٣/٢.

(٨) البرهان ٣١٨/١ وتبعه في ذلك العلامة القسطلاني في لطائف الإشارات ١٧١/١ والبنا الدمياطي في إتحاف فضلاء البشر ٦٨/١.

(٩) ينظر (في رحاب القرآن) ٢٠٩/١، وذهب آخرون إلى أنهما ليسا متغايرين تغايراً كلياً، كما أنهما ليسا متحدين اتحاداً كلياً، بل بينهما ارتباط وثيق كارتباط الجزء بالكل، ينظر القراءات أحكامها ومصدرها ص٢٣.

(١٠) ينظر النشر ٤١/١.

(١١) ينظر القول الجاذ ص٧٣-٨٨ والقراءات الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها ص١٥ وما بعدها، وصفحات في علوم القراءات ص١٧-٢٠.

(١٢) ينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٩١/١٣ والنشر ٥١/١ والإتقان ٨٢/١ ومناهل العرفان ١٤٢/١.

(١٣) ينظر القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية والأحكام الشرعية والرسم القرآني ٩/١.

(١٤) جامع البيان ٥١/١، ونقله ابن الجزري في النشر ٢٠/١.

(١٥) ينظر القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية والأحكام الشرعية والرسم القرآني ٤٦٦/١.

(١٦) الفصل ٢٣١/٣.

(١٧) مفاتيح الغيب ٤٥/٩.

(١٨) ينظر نحو القرّاء الكوفيين ص٦.

(١٩) ينظر البحر المحيط ٨٧/٤.

(٢٠) وهو الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه : نظرية النحو القرآني، وتقوم فكرة الكتاب كاملاً على هذا الأمر، وينظر أمثلة من نصوصه في ذلك ص٢٩، ومن ص٧٤-١٣٩، على أنه لم يوافق في كل ما أورده في كتابه، وخصوصاً تحميله النحويين ما لا يحتملون، وتصويره موقفهم من القراء بأنه معركة بين من يدافعون عن القرآن ويقدسونه، وبين من يطعنون فيه وفي قراءاته، وقد رد عليه بعض المتخصصين، كالدكتور محمد حسن عواد في بحث له بعنوان : قراءة في كتاب (نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري، وهو منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد (١/أ) ١٤٣٢هـ٢٠١١م.

(٢١) الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٧.

(٢٢) ينظر حاشية ابن المنير على الكشاف ٦٩/٢.

(٢٣) تفسير المنار ١٨٧/٧.

(٢٤) المزهر ٢١٣/١.

(٢٥) الاقتراح ص٥١.

(٢٦) تفسير المنار ١٨٧/٧.

(٢٧) ينظر مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص٢٥٨.

(٢٨) ينظر نظرية النحو القرآني ص١٠.

(٢٩) وقد كتب الدكتور محمود نجيب بحثاً بعنوان : (الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك) وبين فيه مواقف شراح الألفية من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، وأوضح مناهجهم في ذلك، وقدّم الشواهد الكافية على أن الشواهد القرآنية كانت في المرتبة الأولى بين مصادر الاحتجاج. ينظر بحثه في مجلة التراث العربي، العدد ٨١-٨٢ رجب وذو الحجة ١٤٢٢هـ أكتوبر ومارس ٢٠٠١م، السنة الحادية والعشرون.

(٣٠) نقله السيوطي في المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٠٦/١.

(٣١) دراسات في فقه اللغة ٥٠.

(٣٢) ص ٥٣.

(٣٣) ص ٣٨.

(٣٤) ٩٧٨/٢ وينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١٧١/١ والدر المصون ١٦١/٥ ودراسات لأسلوب القرآن ٣١٤/١٠.

(٣٥) ينظر نظرية النحو القرآني ص٧٨.

(٣٦) ينظر المبسوط ص ٢٤٠ والإتحاف ٢٢٧/٢.

(٣٧) ينظر شرح الهداية ٤٠٤/٢ ومفاتيح الأغاني ص٢٦٤.

(٣٨) وهو أن يكون الأول منهما حرف مد ولين، لأن ما في الحروف من المد يصير عوضاً من الحركة، على أن هذا الأصل مختلف فيه، فالمشهور عندهم أن حد اجتماع الساكنين أن يكون الأول حرف مد ولين والثاني مدغم فيه نحو {فيه هدى} {ولا تيمموا} على رواية البزي، ومنهم من جعله كون الثاني مدغماً فيه نحو {شهر رمضان} و{هل تربصون} ومنهم من قال أن يكون الأول حرف مد و لين نحو {محياي} في قراءة الإسكان. ينظر الحجة للقراء السبعة٣٩٦/٢وغيث النفع ص١٥١.

(٣٩) السبعة ص ٤٠١.

(٤٠) معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٣.

(٤١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ص٤٧ والحاكم في المستدرك٢/٢ وقال : ((صحيح على شرط مسلم)) وقال في موضع آخر ((صحيح على شرطهما)) ٤٣٦/٢ ووافقه الذهبي في الموضعين، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ص١٢٧.

(٤٢) غيث النفع ص ١٥٣، وينظر الفريد ٣٧٣/٣ ونظرية النحو القرآني ١٣٣.

(٤٣) وهي في واحد وثلاثين موضعاً باتفاق، وفي موضعين باختلاف. ينظر النشر ٢٣٢/٢ والوافي ص ٢٢٥.

(٤٤) ينظر الإقناع٧٤١/٢ والكنز ص٢٢٣.

(٤٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤.

(٤٦) إعراب القرآن ٣٧٧/٣.

(٤٧) الكشاف ٢٧٨/٣.

(٤٨) غيث النفع ص٣٣٠.

(٤٩) المصدر السابق ص٣٣١.

(٥٠) وضعف مكي بن أبي طالب هذا الوجه، لأن حمزة لا يقف بالهمزة، بل يخففها، فيبدلها ياءً خالصة، لسكونها وانكسار ما قبلها، الكشف ٢١٢/٢، وينظر الحجة للقراء السبعة ٣١/٦ وشرح الهداية ٤٨٣/٢ والموضح ١٠٦٥/٢ والدر المصون ٢٤١/٩.

(٥١) ينظر القراءات الشاذة أحكامها وآثارها ص٤٣.